

جدول أعمال الجمعية العامة العادية السابعة عشر (الاجتماع الأول)

جدول أعمال الجمعية العامة العادية السابعة عشر (الاجتماع الأول)

17th Ordinary General Assembly (First Meeting) Agenda

1	Review and discuss on the Board of Directors' report for the fiscal year ending on 31/12/ 2022.	اطلاع على تقرير مجلس الادارة للعام المالي المنتهي في 31/12/2022م. ومناقشته	1
2	Vote on the report of the Company's auditor for the fiscal year ending on 31/12/ 2022, after discussing.	التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للعام المالي المنتهي في 31/12/2022م بعد مناقشته.	2
3	Review and discuss on the consolidated financial statements for the fiscal year ending on 31/12/ 2022.	اطلاع على القوائم المالية الموحدة للعام المالي المنتهي في 31/12/2022. ومناقشتها	3
4	Vote on discharging the board members from liability for the fiscal year ending on 31/12/ 2022.	التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2022م.	4
5	Vote on the appointment of the Company's auditor from among the candidates, based on the Audit Committee's recommendation, to examine, review and audit the financial statements for Q2, Q3, annual statements for the fiscal year 2023, and Q1 of 2024, and determining their fees.	التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوية من العام المالي 2023م والربع الاول لعام 2024م وتحديد أتعابه.	5
6	Vote on authorizing the Board to pay semi-annual or quarterly dividends for the fiscal year 2023.	التصويت على تفويض مجلس الادارة بتوزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي عن العام المالي 2023 م .	6
7	Vote on payment of SAR 2,519,333 as bonus to the board of directors for the fiscal year ending on 31/12/ 2022.	التصويت على صرف مبلغ (2,519,333) ريال كمكافأة لأعضاء مجلس الادارة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2022م.	7
8	Vote on delegating the Board of Directors with the powers of the Ordinary General Assembly with the authorization contained in Paragraph (1) of Article 27 of the Companies Law, for a period of one year from the date of approval of the General Assembly or until the end of the session of the delegated Board of Directors, whichever is earlier, in accordance with the conditions stipulated in the executive regulations. The corporate system for listed joint stock companies.	التصويت على تفويض مجلس الادارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الادارة المفروض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.	8
9	Vote on delegating the Board of Directors with the powers of the Ordinary General Assembly with the authorization contained in Paragraph (2) of Article 27 of the Companies Law, for a period of one year from the date of approval of the General Assembly or until the end of the session of the delegated Board of Directors, whichever is earlier, in accordance with the conditions stipulated in the executive regulations. The corporate system for listed joint stock companies. And related to the activity of real estate development, building and construction, real estate, and leasing.	التصويت على تفويض مجلس الادارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (2) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الادارة المفروض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة والمتعلقة بنشاط التطوير العقاري والبناء والتشييد والعقارات والتأجير.	9

تقرير مراجع الحسابات الخارجي



KPMG Professional Services

Riyadh Front, Airport Road
P. O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

Headquarters in Riyadh

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

واجهة الرياض، طريق المطار
٩٢٨٧٦ بريد
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

السادة مساهمي شركة الأندلس العقارية
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة الأندلس العقارية ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تُعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأداتها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) (الميثاق) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذات الصلة براجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نندي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبع)

للسادة مساهمي شركة الأندلس العقارية
شركة مساهمة سعودية (يتبع)

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

الانخفاض في قيمة العقارات الاستثمارية وقيمتها العادلة

إيضاح رقم ٨ من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة.

كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>تشتمل إجراءات مراجعتنا ، من ضمن إجراءات أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - فهم وتقييم إجراءات الإدارة والسياسة المحاسبية المطبقة فيما يتعلق بالانخفاض في قيمة العقارات الاستثمارية. - تقييم ومطابقة المدخلات القابلة لللاحظة المستخدمة في التقديرات، مثل إيرادات الإيجار ومعدلات الإشغال وطول فترة عقد الإيجار وفقاً لاتفاقيات عقود الإيجار لعينة من العقارات. - مقارنة القيمة قيد الاستخدام للعقارات الاستثمارية مع قيمها الدفترية لتحديد ما إذا كان هناك حاجة إلى تسجيل انخفاض في القيمة. - التواصل مع خبراء التقييم العقاري المستقلين لفهم الافتراضات ومنهج المستخدم في تقييم العقارات الاستثمارية وأدلة السوق التي يستخدمها العقيم لدعم الفرضيات المستخدمة. - تقييم مدى استقلال خبراء التقييم العقاري عن المجموعة ومؤهلاتهم المهنية والعملية، وأن خبير التقييم العقاري معتمد من قبل الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين (تقديم). - الاستعانة بالمتخصصين لدينا من أجل تقييم الافتراضات الأساسية المستخدمة بواسطة خبراء التقييم العقاري عند تقيير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. - تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. 	<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت القيمة الدفترية للعقارات الاستثمارية للمجموعة ١ مليار ريال سعودي كما بلغت القيمة العادلة لهذه العقارات الاستثمارية ١,٩ مليار ريال سعودي</p> <p>تظهر العقارات الاستثمارية بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت). كما يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، تجري المجموعة تقييم سنوياً للتحقق من مدى وجود أية مؤشرات انخفاض في قيمة العقارات الاستثمارية. في حال وجود أية مؤشرات لانخفاض القيمة تقوم المجموعة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد من خلال تقيير القيمة قيد الاستخدام بعد الحصول على تقديرات القيمة العادلة من قبل خبراء تقييم عقاري مستقلين.</p> <p>لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة العقارات الاستثمارية وقيمتها العادلة أمر مراجعة رئيسي حيث أن تحديد مؤشرات إنخفاض القيمة واحتساب خسائر الإنخفاض وكذلك تقييم القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية والإفصاحات المرتبطة بذلك يتطلب افتراضات وأحكاماً هامة قد تؤدي إلى أخطاء جوهيرية في احتساب خسائر إنخفاض القيمة (إن وجدت).</p>

للساقة مساهمي شركة الأندلس العقارية

(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

أثبات الإيراد

إيضاح رقم ١٩ من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة.

كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا	أمر المراجعة الرئيسي
<p>تشتمل إجراءات مراجعتنا، من ضمن إجراءات أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم السياسات المحاسبية والإجراءات الخاصة بإثبات الإيرادات الخاصة بالمجموعة بالأخذ بالاعتبار متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة. - تقييم التصميم والتطبيق وكذلك فحص مدى فعالية الضوابط الرقابية. - فحص الإيرادات التي تم إثباتها خلال السنة من خلال عينة من عقود الإيجارات من أجل تقييم ما إذا كانت الإيرادات التي تم إثباتها بموجب هذه العقود تلتزم بإثبات الإيرادات للمجموعة ووفقاً لشروط عقود الإيجارات. - فحص عينة من قيود اليومية المرحلة إلى حسابات الإيرادات لتحديد ما إذا كان هناك أي بنود غير عادلة. - القيام بإجراءات تقييم الفترة الصحيحة لتقييم أن الإيرادات تم إثباتها في تلك الفترة. - تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. 	<p>قامت المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بإثبات إيرادات إجمالي مبلغ ٢١٦ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢١٤ مليون ريال سعودي) تكون إيرادات المجموعة بشكل رئيسي من إيرادات إيجار ناشئة من عقود إيجارات.</p> <p>تم اعتبار إثبات الإيرادات أمر مراجعة رئيسي نظراً لأن الإيرادات تعد مقياس رئيسي لقياس الأداء وهناك مخاطر بأن الإيرادات قد يتم ادراجها بصورة مبالغ فيها نتيجة الضغوط التي قد تواجهها الإدارة لتحقيق أهداف الأداء، دون تحقق متطلبات إثبات الإيرادات وفق متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتب)

للسادة مساهمي شركة الأندلس العقارية
(شركة مساهمة سعودية)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا تُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متقدمة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتبع علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتنكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصرفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للراجحة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعةها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للراجحة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. علينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبع)

للسادة مساهمي شركة الأندلس العقارية
شركة مساهمة سعودية

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
 - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكلاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتغير علينا أن نفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتغير علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام، وهيكيل ومحفوظ القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.
 - الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة، ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة، ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا في المراجعة.
- لقد أبلغنا المكلفين بالحكومة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتقويت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة الأندلس العقارية والشركات التابعة لها.

كما زودنا المكلفين بالحكومة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وألغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا تطاب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحكومة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي أن لا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



خليل إبراهيم السديس
رقم الترخيص ٣٧١

الرياض في: ١٧ شعبان ١٤٤٤ هـ
الموافق: ٩ مارس ٢٠٢٣ م

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة عن العام المالي
المنتهى في 31 ديسمبر 2022

ملخص تقرير لجنة المراجعة السنوي 2022

الموقرين

السادة: مساهمي شركة الأندرس العقارية

يس لجنة المراجعة أن تقدم تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، وذلك وفقاً للضوابط المنظمة لطبيعة عمل اللجنة ووفقاً للأنظمة واللوائح ذات العلاقة، والذي يتضمن تقريراً عن شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للشركة وعما قامت به لجنة المراجعة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها، ومن الجدير بالذكر أن اللجنة عقدت (6) اجتماعات خلال عام 2022م.

❖ أعمال لجنة المراجعة:

1. التقارير المالية

- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي حولها والتوصية بشأنها.
- إبداء الرأي الفني فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتوجه للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونحوذ عملها، واستراتيجيتها.
- دراسة السياسات والتقديرات المحاسبية والموقف الزكوي وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

2. المراجعة الداخلية

- دراسة ومناقشة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها ومراجعة مدى كفاية أنظمة ضوابط الرقابة الداخلية.
- مراجعة ومناقشة تقارير متابعة الإجراءات التصحيحية الربع سنوية، والتقرير السنوي عن أعمال إدارة المراجعة الداخلية.
- التتحقق من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، بما يتناسب مع المعايير ذات العلاقة.

3. مراجع الحسابات

- دراسة خطة مراجع الحسابات للشركة ونطاقها ومتابعة تنفيذها.
- التأكد من استقلالية وموضوعية مراجع الحسابات ومدى فاعلية عملية المراجعة مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات العلاقة.
- دراسة ملاحظات مراجع الحسابات على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم بشأنها مع الإدارة التنفيذية.
- مناقشة خسائر انخفاض قيمة الأصول على القوائم المالية والأحداث المحتملة ومدى الاستجابة لها.

4. ضمان الالتزام

- التتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة، وقواعد ومعايير الحوكمة.

❖ رأي لجنة المراجعة

في ضوء نطاق العمل المذكور أعلاه، واستناداً على التقارير الدورية المقدمة من قبل إدارة المراجعة الداخلية، ومراجع الحسابات الخارجي، والإدارة التنفيذية للشركة وتأكيدات الإدارة حول سلامة النظام الرقابي للشركة، فإنه لم يتبين للجنة المراجعة أية أمور جوهرية ذات تأثير هام قد تتطلب الإفصاح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

كما ننوه أنه لا يمكن التأكيد بشكل مطلق على شمولية عمليات الفحص والتقييم التي تتم لإجراءات الرقابة الداخلية و ذلك لأن عمليات المراجعة تستند إلى أخذ عينات عشوائية. فضلاً على تنويع عمليات الشركة. ولكن عمليات التطوير والتحسين مستمرة من قبل اللجنة و الإدارات الرقابية لضمان الفاعلية و الكفاءة في آلية المتابعة و تحسين عمليات و إجراءات الرقابة الداخلية

عن لجنة المراجعة

رئيس اللجنة

د. عبد الرحمن بن محمد البراك

الرياض في 26/03/2023



قرار لجنة المراجعة بالتمرين رقم 11/ت/ 2023

قرار لجنة المراجعة بخصوص ترشيح مراجعين خارجيين لمراجعة حسابات الشركة

الأحد 04 رمضان 1444هـ الموافق 26 مارس 2023 م

قامت لجنة المراجعة في شركة الأندلس العقارية، بمداولة قرارها الخاص بترشيح مراجعين خارجين لمراجعة حسابات الشركة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م، والربع الأول من العام 2024م وتحديد اتعابه، وبعد قيام لجنة المراجعة بدراسة تقرير تنفيذ العروض المستلمة والمراجعة من قبل لجنة خصمت لهذا الغرض في الشركة، تم تحديد أفضل عرض المستلمة كما يلي:

الاعتراض	قيمة العرض	اسم مكتب الحاسبة المرشح	م
الاعتراض	ريال سعودي		
مراجعة القوائم السنوية والرباعية *	605.000	النوازن وشركاه KPMG (محاسبون ومراجعون قانونيون)	-1
مراجعة القوائم السنوية والرباعية *	580.000	إبراهيم احمد البسام وشركاه PKF (محاسبون ومراجعون قانونيون)	-2
* الاعتراض لا تشمل ضريبة القيمة المضافة			

وبناء على المادة (78) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من قبل هيئة السوق المالية ، توصي لجنة المراجعة لمجلس الإدارة باتخاذ القرار بترشيح المراجعين أعلاه ، إلى الجمعية العامة ليتم اختيار أحدهما ، وتحديد أجتعابه .

Spm

وَاللَّهُ الْمُوْفَّقٌ،



عضو اللجنة الأستاذ / صالح بن عبدالله اليحيى □

رئيس اللجنة الدكتور / عبدالرحمن بن محمد البراك

أمين سر اللجنة الأستاذ / عبد الرحمن بن عبدالعزيز الشاعع □

عضو اللجنة الأستاذ / علاء بن عبدالله الفدوي